



واقع مؤسسات التمويل الأصغر في الاقتصاديات العربية The reality of microfinance institutions in Arab economics

د. فريدة موهوب

mouhoub.farida@yahoo.com

جامعة عبد الحميد مهري - قسنطينة 2

تاريخ القبول: 2020/12/09

تاريخ الإرسال: 2020/04/29

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز وتحديد واقع مؤسسات التمويل الأصغر في الاقتصاديات العربية، باعتباره آلية لمكافحة الفقر بالدرجة الأولى، ودعم التوظيف الذاتي وتمويل المشروعات الصغيرة. من هذا المنطلق، قمنا بعرض واقع تلك المؤسسات وأهم العقبات التي تواجهها، خلال الفترة الأخيرة. تشير نتائج الدراسة إلى أن مساهمة التمويل الأصغر في تنمية الاقتصاديات العربية لا تزال محدودة، نظرا للعديد من التحديات التي يواجهها، والمتمثلة أساسا في تعزيز الشمول المالي، البحث عن قنوات تمويلية حديثة، التحول الرقمي. أما فيما يخص الفرص المتاحة فنحصرها في تبني الإصلاحات المالية والمساهمة الدولية من قبل البنك الدولي بالإضافة إلى المبادرة العربية لصندوق النقد العربي. **الكلمات المفتاحية:** مؤسسات التمويل الأصغر، الشمول المالي، الاقتصاديات العربية.

ABSTRACT:

This study aims to determinate the reality of microfinance institutions in Arab economies, primarily as a mechanism for



واقع مؤسسات التمويل الأصغر في الاقتصاديات العربية ----- د. فريدة موهوب

combating poverty, supporting self-employment and financing small businesses. From this point of view, we have presented the reality of these institutions and the most important obstacles they face during the recent period. The results of the study indicate that the contribution of microfinance is still limited, given the many challenges it faces, mainly in promoting financial inclusion, the search for modern financing channels, and digital transformation. As for the opportunities available, we limit them to the adoption of financial reforms and international contribution by the World Bank as well as the Arab Monetary Fund's Arab Initiative.

Keywords: Microfinance institutions, Financial inclusion, Arab economies.

المقدمة:

تعتبر صناعة التمويل الأصغر بمختلف منتجاتها وآلياتها من أهم المجالات الحديثة للتمويل، حيث يعد التمويل الأصغر أو ما يعرف بالتمويل متناهي الصغر، بمثابة آلية تسمح لفئة الفقراء أو الأشد فقرا للاستفادة من تشكيلة من المنتجات المالية التي لا يمكن أن توفرها لها المؤسسات المالية أو البنكية التقليدية. فضلا عن ذلك، فإن التمويل الأصغر يرتبط بشكل أساسي بمختلف جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية، من أجل تعزيز الشمول المالي في مختلف الدول بما في ذلك الدول العربية.

وعليه ترجع أهمية هذه الدراسة إلى الاهتمام الكبير الذي توليه الهيئات والمؤسسات الدولية، بالإضافة إلى الحكومات والمؤسسات التمويلية غير البنكية المحلية لدعم وتنشيط التمويل الأصغر، لما له من آثار إيجابية والتي تبدو جليا على مستوى الطبقات الفقيرة في المجتمع خاصة فيما يخص البلدان النامية والعربية منها، من خلال مواجهة الفقر وتوفير التمويل للفئات ذوي الدخل المحدود، وتوفير الشغل والتوظيف



واقع مؤسسات التمويل الأصغر في الاقتصاديات العربية ----- د. فريدة موهوب

الذاتي ودعم المشاريع المنتجة. فضلا عن ذلك، فإن خدمات التمويل الأصغر بمختلف أشكاله، تعمل على تشجيع النشاطات المختلفة وتحسين مستوى الدخل الفردي ومنه فهي تساهم بالدرجة الأولى في التخفيف من الفقر والبطالة وتحسين مستوى المعيشة. هذا وقد استمر عدد المقترضين والمستفيدين من التمويل الأصغر عبر العالم في الزيادة، بمعدل نمو سنوي متوسط قدره 11.5% خلال الخمس سنوات الأخيرة، حيث بلغ عدد المستفيدين في سنة 2018 حوالي 140 مليون مقترض، 80% منهم نساء و65% من الريف¹. ويعتبر التمويل الأصغر من أهم وأبرز الآليات لمكافحة الفقر، والتي تدفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية خاصة فيما يتعلق بالاقتصاديات النامية والعربية منها. من هذا المنطلق، سنقوم من خلال هذه الدراسة بإبراز وتحديد واقع مؤسسات التمويل الأصغر في الاقتصاديات العربية، حيث نهتم بعرض واقع تلك المؤسسات ومختلف نشاطاتها وعملياتها وأهم العقبات التي تواجهها، خلال الفترة الأخيرة. من خلال الاعتماد في هذه الدراسة على الإحصائيات والتقارير المقدمة من طرف بعض الهيئات المهمة بدعم التمويل الأصغر كمجموعة البنك الدولي وصندوق النقد العربي والمجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء وشبكة التمويل الأصغر للبلدان العربية "سنايل". مع تحديد أهم الفرص والتحديات التي تواجهها مؤسسات التمويل الأصغر العربية وآفاقها المستقبلية.

إشكالية الدراسة: تتمحور إشكالية الدراسة حول التساؤل الرئيسي التالي:

¹ - بوابة تنمية الشمول المالي العربية (التمويل الأصغر سابقا)، 10 سنوات من التمويل الأصغر والشمول المالي، 25 سبتمبر 2019، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2020/04/01، على الموقع:

<https://www.findevgateway.org/ar>



واقع مؤسسات التمويل الأصغر في الاقتصاديات العربية ----- د. فريدة موهوب

فيما يتمثل واقع مؤسسات التمويل الأصغر في الاقتصاديات العربية وفيما
تكمن مساهمتها؟

وتندرج تحت هذا التساؤل التساؤلات الفرعية التالية:

- ما المقصود بالتمويل الأصغر، وفيما تتمثل أهم مبادئه وآليات عمل مؤسساته؟
- فيما تتمثل مساهمة مؤسسات التمويل الأصغر العربية، وما هي أهم العقبات التي تواجهها؟
- فيما تتمثل أهم الفرص والتحديات التي تواجهها مؤسسات التمويل الأصغر العربية، وماذا عن آفاقها المستقبلية؟

فرضيات الدراسة: بغرض الإجابة على إشكالية البحث، سنستعين بالفرضيتين التاليتين:

- تعتبر مساهمة مؤسسات التمويل الأصغر في تنمية الاقتصاديات العربية محدودة؛
- يمثل تطوير الإطار التنظيمي والرقابي بالدرجة الأولى من أبرز وأهم التحديات التي تواجه مؤسسات التمويل الأصغر العربية.

أهداف الدراسة: تتضح أهداف هذا البحث فيما يلي:

- توضيح الإطار العام لما يعرف بالتمويل الأصغر، مع إبراز مبادئه وأهم آلياته ومؤسساته.

- عرض واقع مؤسسات التمويل الأصغر العربية وأهم المشاكل التي تواجهها.
- تقييم دور وجهود مؤسسات التمويل الأصغر العربية من خلال نشاطاتها.
- حصر الفرص والتحديات التي تواجه عمل مؤسسات التمويل الأصغر في الاقتصاديات العربية.



واقع مؤسسات التمويل الأصغر في الاقتصاديات العربية ----- د. فريدة موهوب

منهج البحث: للوصول إلى الأهداف المرجوة من الدراسة والإجابة على التساؤلات المطروحة، اعتمدنا المنهج الوصفي التحليلي من خلال المحور الأول الذي يضم الإطار النظري للتمويل الأصغر، وبالاكتفاء على بعض الإحصائيات والتقارير، التي تفيدنا في التقييم وتحليل الواقع، والمقدمة من طرف بعض الهيئات المهمة بدعم التمويل الأصغر كمجموعة البنك الدولي وصندوق النقد العربي والمجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء التابعة للبنك الدولي.

هيكل الدراسة: تم تقسيم العمل إلى ثلاثة محاور، المحور الأول يضم الإطار العام للتمويل الأصغر، أما المحور الثاني يتمحور حول واقع مؤسسات التمويل الأصغر العربية والمشاكل التي تواجهها، وبالنسبة للمحور الثالث فيشمل تقييم جهود مؤسسات التمويل الأصغر، من خلال تحديد أهم الفرص والتحديات التي تواجهها لتطوير التمويل الأصغر في الاقتصاديات العربية وآفاقها المستقبلية. وفي الأخير يتم تحليل أهم النتائج المتوصل إليها، وعرض جملة من الاقتراحات.

1. الإطار العام للتمويل الأصغر

يرجع ظهور التمويل الأصغر إلى سبعينات القرن الماضي في بنغلاداش من خلال تأسيس بنك "غرامين - Grameen bank" من طرف محمد يونس، هذا الأخير الذي تحصل على جائزة نوبل للسلام سنة 2006¹. وقد عرف التمويل الأصغر تطورا سريعا خلال التسعينات، ليتحول من مجال ضيق يقتصر على الاستفادة من القروض المصغرة لدعم المشاريع الصغيرة إلى مفهوم أوسع يضم مجموعة واسعة من الخدمات المالية (التحويلات المالية، التأمينات)، حيث انتشر في الكثير من بلدان العالم بتشجيع من

¹ - Pascal Grandain et Dhafer Saidane, La finance durable, Revue Banque édition, Paris, 2011, p126.



واقع مؤسسات التمويل الأصغر في الاقتصاديات العربية ----- د. فريدة موهوب

الهيئات الدولية. هذا وتعتبر سنة 2005 السنة الدولية للتمويل متناهي الصغر لما له من أهمية ودور فعال في مواجهة الفقر، وذلك وفقا للجمعية العامة للأمم المتحدة.

1.1 تعريف التمويل الأصغر ومبادئه

تعددت التعاريف المتعلقة بالتمويل الأصغر أو المصغر أو التمويل متناهي الصغر أو القرض المصغر، ذلك تبعا للغرض منه من جهة، وتبعا لآليته من جهة أخرى، وفيما يلي نقدم بعض تعاريفه وأهم مبادئه:

1.1.1 تعريف التمويل الأصغر

يعرف التمويل المصغر على أنه: "مجموعة الخدمات المقترحة أو المقدمة للأفراد الذين لا يمتلكون القدرة على الحصول على تلك الخدمات من المؤسسات المالية التقليدية"¹.

كما تعرف الشبكة الأوروبية للتمويل المصغر على أنه: "فتح طريق الوصول إلى الخدمات المالية للأفراد المستبعدين الذين تم إقصاؤهم، حيث تهدف القروض المصغرة إلى تمويل وإنشاء وتطوير مشاريع الاستثمار، وتعمل الهيئات التي تقدم القروض المصغرة في الكثير من الأحيان، على توجيه ورصد المشاريع الصغيرة التي تمولها، كما تأخذ بالاعتبار المخاطر التي تنجم عن تلك القروض المصغرة، بتطوير ممارسات مبتكرة للحد من تلك المخاطر المتعلقة بحالات عدم السداد"².

¹ - Sébastien Boyer et autres, Le guide de la microfinance, édition d'Organisation, 2006, p17.

² - مصطفى طويطي، ليديّة وزاني، "تجربة التمويل الأصغر في الجزائر-دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM-"، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، جامعة أم البواقي، العدد السابع، جوان 2017، ص83.



واقع مؤسسات التمويل الأصغر في الاقتصاديات العربية ----- د. فريدة موهوب

وتعرف كذلك منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية التمويل الأصغر على أنه: " تمويل للمشروعات الصغيرة، ليستفيد منها الأشخاص المهمشين، الذين يتطلعون إلى خلق فرص عمل خاصة به، في ظل غياب آفاق مهنية أخرى، والوصول إلى مصادر التمويل التقليدية غير ممكن"¹.

من خلال ما سبق يمكن أن نؤكد على أن التمويل الأصغر هو نوع متخصص من أنواع التمويل، يشمل بمفهومه الواسع مجموع الخدمات المالية بما فيها القروض والتحويلات المالية والادخار وخدمات التأمين، كلها توجه لخدمة الفئات الفقيرة من أجل تمويل مشاريعها الصغيرة المنتجة وضمان دخل يؤمن لها معيشتها، بحكم عدم تمكنها من ذلك في حالة لجوئها للمؤسسات المالية التقليدية، مما يضمن دعم وتعزيز الشمول المالي. أما عن المفهوم الضيق للتمويل الأصغر فيشمل القرض المصغر، والذي يقتصر فقط على ضمان الإقراض المصغر بمبالغ صغيرة للفئات الفقيرة والحاجة حتى تتخطى عتبة الفقر.

2.1.1 مبادئ التمويل الأصغر

يتم إجمال أهم المبادئ الأساسية أو أسس التمويل الأصغر والتي تدعم نجاحه، وفقا للمجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء التابعة لمجموعة البنك الدولي والتي أنشئت عام 1995، من خلال النقاط التالية²:

¹ - رابح بوعراب، "التمويل الأصغر ودوره في التشغيل في الجزائر خلال الفترة 2005-2015"، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية، مخبر الصناعات التقليدية، جامعة الجزائر 3، المجلد 06، العدد 01، 2017، ص 158.

² - سليمان ناصر، عواطف محسن، "القرض الحسن المصغر لتمويل الأسر المنتجة"، مداخلة في الملتقى الدولي الثاني حول: المالية الإسلامية، جامعة صفاقس، تونس، 2013، ص 2.



واقع مؤسسات التمويل الأصغر في الاقتصاديات العربية ----- د. فريدة موهوب

- حاجة الفقراء إلى مجموعة متنوعة من الخدمات المالية لا تقتصر فقط على القروض، بل تشمل كل من خدمات الادخار والتأمين وتحويلات الأموال؛
- يعتبر التمويل الأصغر كأداة قوية لمكافحة الفقر، بحيث تستخدم الأسر الفقيرة الخدمات المالية لزيادة الدخل وبناء الأصول، وللحماية من الصدمات الخارجية؛
- التمويل الأصغر يعني بناء أنظمة مالية تخدم الفقراء، ولن يحقق الهدف المنتظر منه إلا إذا أدمج النظام المالي الرسمي (أي بناء أنظمة مالية شاملة ومتاحة للجميع)؛
- يغطي التمويل الأصغر تكاليفه، وهو ما يجب أن يكون عليه حتى يتمكن من الوصول لأعداد كبيرة من الفقراء، وحتى تستطيع مؤسسات التمويل الأصغر القيام والاستمرار في مهامها ينبغي عليها فرض رسوما كافية لتغطية تكاليفها؛
- يعتبر إنشاء مؤسسات مالية محلية مستدامة الغرض الأساسي للتمويل الأصغر، حيث يمكنها جذب الادخار المحلي وإعادة استثماره في شكل قروض أو خدمات مالية أخرى؛
- يمثل تحديد سقف لسعر الفائدة إشكالا للفقراء مما يجعل من الصعب عليهم الحصول على الائتمان، كما يمنع ذلك مؤسسات التمويل المصغر من تغطية تكاليفها واستدامة تقديم خدماتها للفقراء؛
- تتدخل الحكومة بصورة غير مباشرة، لإيجاد بيئة مناسبة لتطوير صناعة التمويل الأصغر، من خلال التنظيم والإشراف للمساعدة وتسهيل تقديم الخدمات المالية؛
- يتم الدعم المقدم والهبات من طرف الجهات المتبرعة مكتملا لرأس المال الخاص، كما يجب أن يكون مؤقتا، وأن يعمل على مساعدة ودفع مؤسسات التمويل الأصغر للحصول على مصادر تمويلية أخرى؛



واقع مؤسسات التمويل الأصغر في الاقتصاديات العربية ----- د. فريدة موهوب

- يعتبر التمويل الأصغر من الميادين المتخصصة، فبداية من المؤسسات المالية للهيئات التنظيمية وجهات الإشراف وأنظمة المعلومات، لهيئات التنمية الحكومية والهيئات المانحة، يجب تركيز معظم الاستثمارات في هذا القطاع على بناء القدرات من خلال المؤسسات القوية والمدراء والمسيرين الأكفاء؛

- يعمل التمويل الأصغر بشكل أفضل عند قياس الأداء والإفصاح عنه، بحيث لا تكون التقارير المعدة لصالح الأطراف المعنية ببرنامج التمويل الأصغر للحكم على الأداء من خلال التكاليف والمنافع، بل يجب أن تعمل على تحسين الأداء وإجراء عمليات المقارنة بينها؛

- لا يتعين على مؤسسة التمويل الأصغر أن تختار بين مهمتها الاجتماعية وأهدافها المالية، حيث تعتبر كلا منهما متكاملتان، فمن خلال الاستدامة تستطيع مؤسسات التمويل الأصغر الحصول على الأموال التي تمكنها من خدمة العديد من الفقراء، حيث يتوقف ذلك على مدى ما تجلبه لزبائن التمويل الأصغر من منافع¹.

2.1 آليات التمويل الأصغر ومؤسساته

تقدم مؤسسات التمويل الأصغر خدمات عديدة لأعداد كبيرة من العملاء وفقا لعدة آليات، حيث تتمتع بخصصة مهمة من الأصول المالية العائدة للفقراء، وحسب تقرير للمجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء لسنة 2000، فقد بلغ عدد المستفيدين من

¹ - ريم بونواله، "الموازنة بين الأداءين المالي والاجتماعي في إطار الحوكمة الفعالة-دراسة تطبيقية على عينة من مؤسسات التمويل الأصغر العربية-"، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، العدد الثالث، مخبر الدراسات والبحوث في التنمية الريفية، جامعة برج بوعرييج، ديسمبر 2015، ص77.



واقع مؤسسات التمويل الأصغر في الاقتصاديات العربية ----- د. فريدة موهوب

مؤسسات التمويل الأصغر 12.5 مليون شخص¹. ليستمر العدد في الزيادة حيث بلغ عدد المستفيدين عبر العالم في سنة 2018 حوالي 140 مليون مقترض.

1-2-1-آليات التمويل الأصغر

تعمل مؤسسات التمويل الأصغر على تقديم خدمات عديدة لأعداد كبيرة من العملاء وفقا لعدة آليات. يمكن عرض أهمها فيما يلي²:

- الإقراض، ويعتبر كأهم آلية تعتمد عليها مؤسسات التمويل الأصغر والتي تعزز نجاحها من خلال قدرتها على دمج أسس نجاح لمؤسسات القطاع غير الرسمي (مقرضي الأموال) ضمن مؤسسات القطاع غير الرسمي. وتتمثل أساسا في كل من المرونة، سرعة الولوج إلى الأموال، استمرارية الخدمات، الضمانات البديلة والشروط الواضحة والسهلة؛

- الادخار والتوفير، حيث هناك العديد من الأفراد الذين هم في حاجة إلى التوفير بدلا من اقتناء الأصول الأكثر خطورة أو إبقاء أموالهم في المنزل. ويشمل الادخار والتوفير نوعين من حسابات التوفير منها الطوعي والإلزامي، فبالنسبة للمدخرات الطوعية فهي تقابل خدمات التوفير المقابلة المقدمة من طرف البنوك التجارية التقليدية، بينما المدخرات الإلزامية فهي تستخدم كضمانات للقروض. وليس بالضرورة أن تقدم

¹ - دانيال س. هاردي وآخرون، مؤسسات التمويل الأصغر والسياسة العامة، ورقة صندوق النقد الدولي، سبتمبر 2002، ص 4. تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2020/04/02، على الموقع:

https://www.microfinancegateway.org/sites/default/files/mfg-ar-microfinance-institutions-and-public-policy-24586_0.pdf

² - ماركو إلبا، التمويل متناهي الصغر: نصوص وحالات دراسية، ترجمة فادي قطان، جامعة تورينو، إيطاليا، 2006، ص 33-38. تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2020/04/02، على الموقع:

<http://www.saa.unito.it/meda>



واقع مؤسسات التمويل الأصغر في الاقتصاديات العربية ----- د. فريدة موهوب

هذه الحسابات أية عوائد على الودائع بل يتم الاحتفاظ بها في المؤسسة حتى يتم الوفاء بالقرض؛

- التأمين، يعتبر من الخدمات المالية التي أضافتها مؤسسات التمويل الأصغر إلى محافظتها استجابة إلى حاجة أصحاب المشاريع ذوي الدخل المتدني للحماية من المخاطر الخاصة بهم، حيث يشمل التأمين الصحي وتأمين المواشي والمحاصيل والحوادث والفيضانات، مما يؤدي إلى تقليل تلك المخاطر ذات قيمة عالية بالنسبة لهم. ذلك ما يجعل من مؤسسات التمويل الأصغر مؤسسات خدمات مالية متكاملة، ويتم ذلك بطلب ترخيص خاص، وتقديم الخدمة مباشرة أو من خلال الشراكة مع شركة تأمين وهي الطريقة الأكثر شيوعاً؛

- التحويلات المالية، تعتبر من الآليات أو الخدمات المالية الحساسة، حيث أن هناك تزايد متسارع في تحويل الأموال من المهاجرين إلى أقاربهم وعادة ما تتم إدارته بشكل غير رسمي وبتكاليف ومخاطر عالية. ويمكن تقديم هذه الخدمة مباشرة أو من خلال الشراكة مع شركات تحويل الأموال، بالاعتماد على التشريعات المحلية من جهة، والتكلفة من جهة أخرى. وعليه فإن مؤسسات التمويل الأصغر تتمتع بميزة تنافسية بسبب علاقتها مع عملائها إضافة إلى إمكانية ربط هذه الخدمة بالخدمات الأخرى المقدمة.

1-2-2- مؤسسات التمويل الأصغر

تلعب مؤسسات التمويل الأصغر دوراً ملحوظاً في تطور القطاع المالي، حيث حظيت باهتمام ودعم من المنظمات غير الحكومية الأجنبية ومن بنوك التنمية متعددة



واقع مؤسسات التمويل الأصغر في الاقتصاديات العربية ----- د. فريدة موهوب

الأطراف ومن الحكومات. ويمكن تصنيف هذه المؤسسات وفقا لعدة معايير حسب النظام القانوني القائم في كل بلد كما يلي¹:

- مؤسسات التمويل الأصغر المتخصصة، تعتبر بمثابة مؤسسات مالية غير بنكية مرخصة رسميا وهي غير حكومية، تركز على أساليب فنية ناجحة في منح القروض الصغيرة دون ضمانات؛

- مؤسسات التمويل الأصغر التابعة للبنوك التجارية، وهي عبارة عن برامج أو إدارات متخصصة للقروض الصغيرة بالإضافة إلى عمليات البنك التجاري التقليدية؛

- التعاونيات المالية، وتشمل مؤسسات الادخار والإقراض التي يملكها أعضاؤها، حيث تكون صغيرة نسبيا وتركز على المدخرات أكثر؛

- البنوك الريفية أو ذات رأس المال المنخفض، وهي عبارة عن هيئات وساطة غير رسمية ومملوكة محليا. ممكن أن تكون ملكا للأفراد أو لمجموعات من الحكومات المحلية والإقليمية؛

- البنوك الزراعية والإئتمانية التابعة للدولة، تصل إلى القطاعات التي لا تخدمها البنوك التجارية، تكون مملوكة للدولة وضخمة غالبا، تركز أكثر على القروض؛

- بنوك التوفير البريدية، حيث تستفيد العديد من الدول من البنية الأساسية البريدية لتقديم خدمات مالية، تركز أساسا على المدخرات والمدفوعات والتحويلات؛

- بنوك التوفير غير البريدية، تشمل المؤسسات العمومية والخاصة تركز أساسا على المدخرات، توجه معظم أموالها إلى قروض استثمارية كبيرة الحجم.

¹ - فتيحة بوهرين، "دراسة مقومات نجاح التمويل الأصغر (دراسة تجارب رائدة)"، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد الثالث، العدد الثاني، جامعة الوادي، ديسمبر 2018، ص 150.



واقع مؤسسات التمويل الأصغر في الاقتصاديات العربية ----- د. فريدة موهوب

بالرغم من اختلاف مؤسسات التمويل الأصغر سواء كانت تابعة للقطاع الرسمي أو غير الرسمي، غير أن انتشارها قد تزايد في الفترة الأخيرة، نظرا للدور الذي يمكن أن يلعبه التمويل الأصغر وبالتحديد القروض المصغرة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، خاصة على مستوى الاقتصاديات النامية والعربية منها (اقتصاديات الشرق الأوسط وشمال افريقيا)، كما تجدر الإشارة أن مؤسسات التمويل الأصغر غير الحكومية تمثل الشكل السائد في هذه الدول، حيث تجاوز عددها نسبة 70% من إجمالي مؤسسات التمويل الأصغر العربية في سنة 2010¹.

لكن يبقى العدد المطلق لمؤسسات التمويل الأصغر القابلة للاستمرارية ضئيلا بالنسبة للعملاء المحتملين. وعليه، تسعى الحكومات ومؤسسات التمويل الدولية وبعض المنظمات الخاصة إلى توسيع نطاق خدمات التمويل الأصغر بغرض دعم الشمول المالي، من خلال وضع آليات مالية للمؤسسات لتوجيه الموارد المالية لمؤسسات التمويل الأصغر التي تتعامل مع الأفراد، وهذا ما يعرف بالمؤسسات الرئيسية، وبنوك من الدرجة الثانية وصناديق محلية².

2. واقع مؤسسات التمويل الأصغر في الاقتصاديات العربية والعقبات التي

تواجهها

¹ - التقرير السنوي لصندوق النقد العربي 2011، فرص وتحديات النفاذ إلى الخدمات المالية والمصرفية والتمويل في الدول العربية، ص 225 تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2020/04/08، على الموقع:

<https://www.amf.org.ae/>

² - المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء CGAP، برنامج التمويل الأصغر (دراسة عرضية لمؤسسات التمويل الأصغر)، جانفي 2002، ص 2. تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2020/04/10، على الموقع:

<https://www.cgap.org/sites/default/files/CGAP-Occasional-Paper-Apex-Institutions-in-Microfinance-Jan-2002-Arabic.pdf>



واقع مؤسسات التمويل الأصغر في الاقتصاديات العربية ----- د. فريدة موهوب

يرجع ظهور التمويل الأصغر على مستوى البلدان العربية إلى التسعينات من القرن الماضي، بتجربة القروض المصغرة حيث تأسس البنك الوطني لتمويل المشروعات الصغيرة في عمان (الأردن)، وبنك الأمل في اليمن كأول بنك عربي للتمويل الأصغر وبنك الإبداع في البحرين، ومؤسسة الأمل في مصر، لتنتشر بشكل أوسع وتشمل العديد من بنوك الفقراء وغيرها من المؤسسات الرسمية وغير الرسمية في المغرب وتونس والجزائر ولبنان والعراق وفلسطين ودول عربية مختلفة.

وحسب تقرير صندوق النقد العربي لسنة 2009، يتضح أن الوطن العربي يعد من أقل الأقاليم اعتمادا على آلية القروض المصغرة وقصيرة الأجل في مجال مكافحة الفقر، مع عدم الشمولية للخدمات المالية الأخرى¹، حيث بلغت نسبة التمويل الأصغر 0.5% من إجمالي القروض الممنوحة سنة 2010. وبالاعتماد على التقرير الإقليمي العربي للتمويل المصغر لنفس السنة، والصادر عن "شبكة التمويل الأصغر للبلدان العربية-سنابل"، فقد وصل الانتشار الإجمالي لمؤسسات التمويل الأصغر العربية إلى 502 مؤسسة تتجاوز 3 ملايين مقترض. بحفظ إجمالية بلغت 1.59 بليون دولار أمريكي². وبناء على ذلك، ومن خلال هذا العنصر سنقوم بتحليل واقع تلك المؤسسات في الفترة الأخيرة وتحديد أهم العقبات التي تواجهها.

¹ - اللجنة العربية للرقابة المصرفية، التمويل الأصغر ودور البنوك المركزية في الرقابة والإشراف عليه، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2009، ص 25. تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2020/04/10، على الموقع: <https://www.amf.org.ae/sites/default/files/econ/amdb/%5Bvocab%5D/%5Bterm%5D/Al%20Tamwil%20Book.pdf>

² - مغني ناصر، "القرض المصغر كاستراتيجية لخلق مناصب شغل في الجزائر"، الملتقى الدولي حول: استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة محمد بوضياف المسيلة، يومي 15 و 16 نوفمبر 2011، ص 2.



واقع مؤسسات التمويل الأصغر في الاقتصاديات العربية ----- د. فريدة موهوب

1.2 إنجازات مؤسسات التمويل الأصغر العربية فيما يخص عمليات الإقراض

ومصادر التمويل

وفقا للتقرير السنوي للاستقرار المالي في الدول العربية لسنة 2019، ومن خلال التقرير السنوي لصندوق النقد العربي، بالإضافة إلى بيانات وتقارير المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء وبوابة الشمول المالي (بوابة التمويل الأصغر سابقا على شبكة الانترنت¹)، يمكننا حصر إنجازات مؤسسات التمويل الأصغر العربية في كل من عمليات الإقراض ومصادر التمويل خلال الفترة الأخيرة وتحديد الفترة (2016-2018):

2-1-1-1-2 عمليات إقراض مؤسسات التمويل الأصغر العربية

لقد قارب حجم موجودات التمويل الأصغر في الدول العربية 2 مليار دولار أمريكي، كما سجل العدد الإجمالي للمقترضين في سنة 2018 نسبة زيادة ب 9.5% ليبلغ 2.5 مليون عميل من إجمالي 29 مؤسسة تمويل أصغر عربية قدمت بياناتها لسوق ميكس (MIX) للبيانات، منهم 60% نساء و 47% من الريف².

ولقد بلغ حجم محفظة القروض المقدمة من مؤسسات التمويل الأصغر في نهاية 2018 حوالي 1.94 مليار دولار أمريكي، مقابل 1.69 مليار دولار في نهاية 2017، أي بمعدل نمو بلغ 14.8%. الأمر الذي يعكس التطور الواضح لهذا القطاع ويعزز من دوره في دعم الشمول المالي في المنطقة العربية. والشكلين المواليين يوضحان لنا تطور محفظة القروض ومتوسط حجم القرض/ العميل لدى مؤسسات التمويل الأصغر العربية:

¹ - على الموقع: <https://www.findevgateway.org/ar>

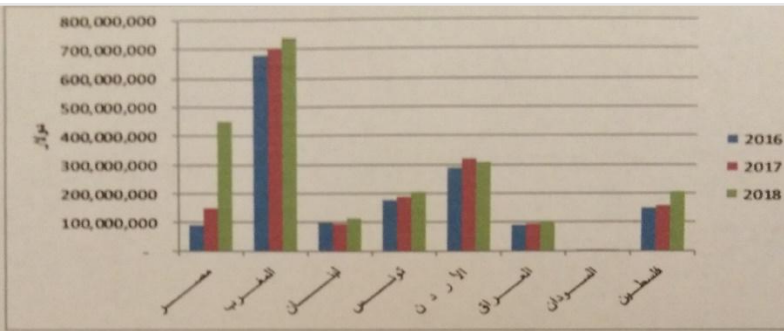
² - بوابة تنمية الشمول المالي العربية (التمويل الأصغر سابقا)، 10 سنوات من التمويل الأصغر والشمول المالي، 25 سبتمبر 2019، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2020/04/01، على الموقع:

<https://www.findevgateway.org/ar>

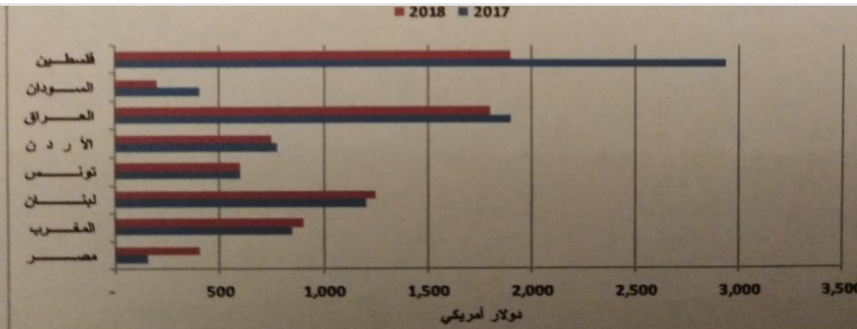


واقع مؤسسات التمويل الأصغر في الاقتصاديات العربية ----- د. فريدة موهوب

شكل رقم 01: تطور محفظة القروض لدى مؤسسات التمويل الأصغر في الدول العربية خلال (2016-2018)



شكل رقم 02: متوسط حجم القرض/عميل لدى مؤسسات التمويل الأصغر في الدول العربية خلال (2016-2018)



المصدر: التقرير السنوي للاستقرار المالي في الدول العربية لسنة 2019، ص76. تم

الاطلاع عليه بتاريخ: 2020/04/22، على الموقع: <https://www.amf.org.ae>

من خلال الشكل رقم 01، يتبين لنا احتلال مؤسسات التمويل الأصغر المغربية المرتبة الأولى بمحفظة قروض بلغت 737 مليون دولار أمريكي، تليها الأردن بمحفظة قروض بلغت 450 مليون دولار أمريكي.



واقع مؤسسات التمويل الأصغر في الاقتصاديات العربية ----- د. فريدة موهوب

وقد بلغ متوسط حجم القرض كما هو مبين في الشكل رقم 02، 975 دولار/عميل، علما أن أعلى متوسط لحجم القرض الممنوح كان لمؤسسات التمويل الأصغر الفلسطينية.

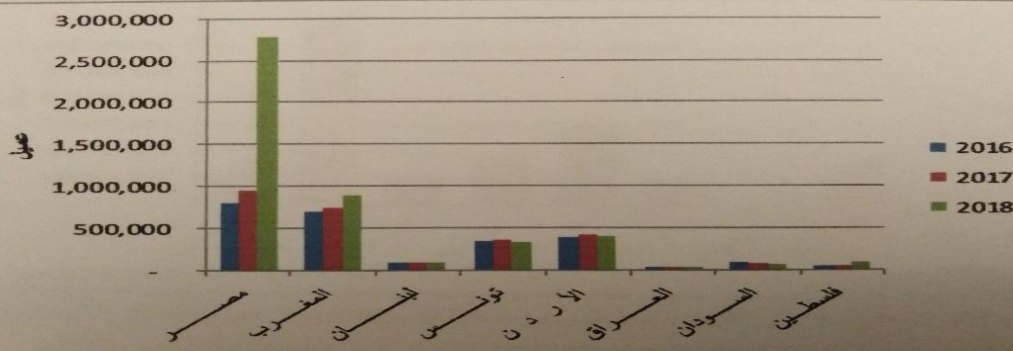
تجدر الإشارة إلى أن جميع مؤسسات التمويل الأصغر العربية، كان لها معدل شطب الديون المعدومة أقل من 1%، بالإضافة إلى أن نسبة محفظة القروض الخطرة لأكثر من 30 يوم قد بلغت 3.1% في نهاية 2018. مما يبين الجودة العالية لمحفظة القروض، وكفاءة مؤسسات التمويل الأصغر في تقييم العملاء قبل منحهم القرض. وعليه فإن مخاطر التمويل الأصغر على الاستقرار المالي منخفضة وغير مقلقة، خصوصا أن قطاع التمويل الأصغر في الدول العربية لا زال صغير الحجم. فضلا عن ذلك، فإن مؤسسات التمويل الأصغر العربية حققت عوائد جيدة، إذ بلغ كل من متوسط معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية 5.9% و13% على التوالي مع نهاية 2018، مما يشير إلى كفاءة عملية منح القروض وقدرتها على المحافظة على الأصول وتنميتها من خلال تحقيق عوائد مناسبة عليها، مع ضمان فاعليتها في استخدام رأسمالها¹. وفيما يلي الشكل التوضيحي الذي يبين إجمالي عدد العملاء النشطين في مؤسسات التمويل الأصغر العربية:

¹ - التقرير السنوي للاستقرار المالي في الدول العربية لسنة 2019، ص 77. تم الاطلاع عليه بتاريخ:

2020/04/22، على الموقع: <https://www.amf.org.ae>



شكل رقم 03: عدد العملاء النشيطين في مؤسسات التمويل الأصغر في الدول العربية خلال (2016-2018)



المصدر: التقرير السنوي للاستقرار المالي في الدول العربية لسنة 2019، ص 77. تم

الاطلاع عليه بتاريخ: 2020/04/22، على الموقع: <https://www.amf.org.ae>

فيما يتعلق بعدد العملاء النشيطين في مؤسسات التمويل الأصغر العربية، حسب الجدول المبين أعلاه، فقد بلغ 4,444 ألف عميل خلال سنة 2018 مقابل 2,737 ألف عميل خلال سنة 2017، وقد احتلت مؤسسات التمويل الأصغر المصرية المرتبة الأولى بعدد عملاء نشيطين بلغ 2,781 ألف عميل خلال سنة 2018 تليها مؤسسات التمويل الأصغر المغربية بعدد عملاء نشيطين بلغ 890 ألف عميل.

مما سبق، يمكن القول أن الفجوة تبقى معتبرة بين كل من العرض والطلب على التمويل الأصغر من طرف العملاء. نظرا لحدثة تجربة التمويل الأصغر بالبلدان العربية، فلا يزال قطاع التمويل الأصغر فيها صغير الحجم، مما يجعل من مساهمة مؤسسات التمويل الأصغر محدودة في تنمية الاقتصاديات العربية. رغم تفاوت المعدلات والمؤشرات التي تخص التمويل الأصغر من بلد لآخر. كما تجدر الإشارة إلى عدم إمكانية الحصول



واقع مؤسسات التمويل الأصغر في الاقتصاديات العربية ----- د. فريدة موهوب

على كل البيانات المتعلقة بكل الدول العربية مجتمعة في تقرير موحد، نظرا لكون العديد من البلدان لا تلتزم بتقديم بياناتها وتقاريرها إلى منصة ميكس (MIX) للبيانات، للإفصاح عن مؤشراتهما مما يؤدي إلى انقطاع في المعايير القياسية اللازمة للتحليل والمقارنة.

2-1-2- مصادر تمويل مؤسسات التمويل الأصغر العربية

بالاعتماد على التقرير السنوي لصندوق النقد العربي لسنة 2011، حول فرص وتحديات النفاذ إلى الخدمات المالية والمصرفية والتمويل في الدول العربية، يمكن التطرق بصفة عامة إلى أهم مصادر التمويل التي تعتمد عليها مؤسسات التمويل الأصغر العربية، كما يلي¹:

- حقوق الملكية، وهي غالبا من مصادر خيرية وتمثل المصدر الرئيسي للتمويل بحكم أن النسبة الأكبر من مؤسسات التمويل الأصغر العربية عبارة عن منظمات غير حكومية، تعمل بأسس غير ربحية، وتهدف إلى تحقيق أهداف اجتماعية بالدرجة الأولى. كما أن النظم المالية والتنظيمية في بعض الدول العربية لا تسمح بالاقتراض أو باستقطاب الودائع ووسائل الادخار الأخرى؛

- الاقتراض، حيث بلغت نسبته إلى حقوق الملكية 160% سنة 2010، وهي نسبة تقل بكثير عن النسب المسجلة للمجموعات الإقليمية الأخرى.

- الودائع، وتعتبر مصدرا ثانويا حيث تقل نسبة الودائع إلى القروض المصغرة بكثير عن النسب المناظرة لها في المجموعات الإقليمية الأخرى. غير أن هذه النسبة تؤول إلى الارتفاع تدريجيا خصوصا في عدد من الدول العربية كالسودان ومصر وسوريا واليمن؛

¹ - التقرير السنوي لصندوق النقد العربي 2011، مرجع سابق، ص 226.



واقع مؤسسات التمويل الأصغر في الاقتصاديات العربية ----- د. فريدة موهوب

- التمويل الخارجي، خصوصا من مختلف الجهات المانحة والمستثمرة، ويعتبر ضئيلا مقارنة بالمجموعات الإقليمية الأخرى. حيث حصلت الدول العربية على تعهدات تمويل خارجية بنسبة 4% من إجمالي التعهدات لصالح التمويل الأصغر على مستوى العالم والبالغة 14.7 مليار دولار في نهاية 2010.

2.2 العقبات التي تواجه مؤسسات التمويل الأصغر العربية

يعتبر كل من تدني مستويات الشمول المالي وانخفاض أعداد المتعاملين مع البنوك في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من العوامل الأساسية التي تؤدي إلى تضيق سبل حصول الكثير من ذوي الدخل الضعيف على أي نوع من الخدمات المالية، خاصة فيما يتعلق بفئة النساء والشباب، في إطار الاستفادة من مزايا مؤسسات التمويل الأصغر. فضلا عن ذلك، فإن مؤسسات التمويل الأصغر العربية تواجه العديد من المشاكل، والتي تشمل عدة جوانب أهمها:

2-2-1 من حيث الجانب التنظيمي والرقابي

يواجه قطاع التمويل الأصغر مشاكل تنظيمية ورقابية، تتمثل في غياب سلطة مالية معينة تقوم بالرقابة والإشراف على تنظيم التمويل الأصغر كالبנק المركزي أو أي جهة مالية مستقلة عنه، أو أن تكون هذه الجهة غير مالية مثل وزارة الشؤون الاجتماعية أو التخطيط. كما أن أغلب مؤسسات التمويل الأصغر العربية غير حكومية، في غياب تصنيف مالي وقانوني محدد لها.

فضلا عن ذلك، تعاني تلك المؤسسات من ضعف البنية الأساسية الداعمة لنشاطاتها، فيما يخص النظم المعلوماتية المتطورة، مما يقلل من الشفافية ويقيد من قدرة المؤسسات على تعبئة الموارد المالية اللازمة من خلال جلب الودائع أو الاقتراض¹.

¹ - التقرير السنوي لصندوق النقد العربي 2011، مرجع سابق، ص 228.



واقع مؤسسات التمويل الأصغر في الاقتصاديات العربية ----- د. فريدة موهوب

2-2-2- من حيث الشمول المالي

حسب مؤشر الشمول المالي العالمي لسنة 2011، تضم المنطقة العربية أقل نسب مئوية من البالغين ممن لديهم حسابات بنكية رسمية، حيث تبلغ النسبة 18%، كما تمثل نسبة الفقراء الذين يمكنهم الحصول على الخدمات المالية الرسمية نسبة 9%. ويشير تقرير حول المساواة بين الجنسين لعام 2013 في المنطقة، أن 3/4 من النساء اللواتي بلغن سن العمل لا يشاركن في القوى العاملة ويشكلن ما بين 80% إلى 90% من سكان المنطقة النشيطين.

ويوضح التقرير الذي أصدره البنك الدولي عن القطاع المالي في المنطقة العربية لسنة 2013، أن قطاع التمويل الأصغر فيها لا يزال صغيراً، فحسابات الائتمان الأصغر لا تشكل سوى 0.2% من إجمالي الناتج المحلي للمنطقة، كما يصل الإقراض من قبل مقدمي التمويل الأصغر إلى 1.8% من السكان البالغين فقط، وهو ما يمثل نصف المعدلات السائدة في منطقتي جنوب آسيا وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي. وحتى في المغرب، الذي حقق أعلى معدلات النجاح في تطوير هذا النشاط، قلما تجاوزت القروض المصغرة نسبة 1% من إجمالي الائتمان المقدم من طرف البنوك¹. وعليه، فالملاحظ أن مستويات الشمول المالي في الدول العربية رغم تفاوتها من دولة لأخرى فهي تنعكس بالدرجة الأولى على دور مؤسسات التمويل الأصغر في تنمية الاقتصاديات العربية.

2-2-3 عقبات أخرى من حيث طبيعة عمل مؤسسات التمويل الأصغر

¹ - بيتر ماکوناغي، دعم التمويل الأصغر في العالم العربي، مدونات البنك الدولي، 2013/08/29، ص01. تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2020/04/20، على الموقع:

<https://blogs.worldbank.org/ar/arabvoices/boost-microfinance-arab-world>



واقع مؤسسات التمويل الأصغر في الاقتصاديات العربية ----- د. فريدة موهوب

- نقص اللوائح التي تدعم النمو القوي لمؤسسات التمويل الأصغر؛
- عجز مؤسسات التمويل الأصغر عن قبول الإيداعات في العديد من أسواق المنطقة؛

- تردي الهياكل الأساسية للخدمات المالية لمؤسسات التمويل الأصغر؛
- انخفاض مستويات المعرفة المالية بين المستفيدين المحتملين.

3. نتائج تقييم جهود مؤسسات التمويل الأصغر العربية من حيث الفرص

والتحديات

تواجه مؤسسات التمويل الأصغر جملة من التحديات يجب عليها أخذها بعين الاعتبار لضمان استمراريتها، كما أن العديد من الفرص المتمثلة في المساهمات والمبادرات الدولية والحكومية، أصبحت متاحة من أجل تعزيز قدرة مؤسسات التمويل الأصغر العربية على تقديم خدمات فعالة لذوي الدخل المنخفض.

1.3 الفرص المتاحة لمؤسسات التمويل الأصغر العربية

يمكن التعرض إلى أهم الفرص التي تتاح لمؤسسات التمويل الأصغر، سواء من خلال الاستفادة من تجارب دول المنطقة أو غيرها والتي تعتبر رائدة في هذا المجال، أو من خلال مساهمات دولية أو عربية لدعم التمويل الأصغر، والتي نوردتها كما يلي:

1.1.3 مشروع البنك الدولي من أجل دعم التمويل الأصغر في الدول العربية

يسعى البنك الدولي بمختلف مؤسساته إلى دعم التمويل الأصغر وتعزيز الشمول المالي في العالم ومكافحة الفقر، من خلال مؤسسة التنمية الدولية ومؤسسة التمويل الدولية والمجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء.

ولقد أطلق البنك الدولي عدة مشاريع للتصدي للعقبات التي تواجه توسع أنشطة التمويل الأصغر في المنطقة العربية. نذكر من بينها، على سبيل المثال لا الحصر، مشروع



واقع مؤسسات التمويل الأصغر في الاقتصاديات العربية ----- د. فريدة موهوب

لتشجيع التمويل الأصغر ما بين النساء والشباب يتم تمويله من قبل الصندوق الاستثماري المتعدد المانحين للمنطقة، من خلال دراسة عن مدى الطلب غير المعلن في كل من مصر والمغرب وتونس¹.

2.1.3 المساهمة العربية من أجل دعم التمويل الأصغر

في إطار العمل العربي المشترك لدعم وتطوير قطاع التمويل الأصغر، من خلال إتاحة الفرص لمؤسساته لضمان فعاليتها واستمراريتها، تمثلت المساهمة العربية فيما يلي:

- مساهمة القمة الاقتصادية والاجتماعية العربية، التي انعقدت في جانفي 2009، حيث أقرت انشاء حساب خاص من أجل توفير الموارد المالية اللازمة لتمويل ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية وفقا لأسس تنمية استثمارية، واسناد مهام إدارة هذا الحساب إلى الصندوق العربي للإئتماء الاقتصادي والاجتماعي، والذي بدوره يسعى إلى تقديم العون الفني والاستشاري المناسبين، حيث ساهم في التمويل المباشر وغير المباشر من طرف مؤسسات وسيطة بمنح قروض وخطوط ائتمان والمساهمة في رأس المال والإجارة والمراجعة والضمان².

- مساهمة صندوق النقد العربي في تعزيز الشمول المالي ودعم التمويل الأصغر، حيث يقوم هذا الأخير بالعديد من الجهود في إطار مبادرة تعزيز الشمول المالي في الدول العربية، والتي يتبناها ويتولى أمانتها الفنية منذ انطلاقتها في سنة 2018. في هذا السياق، قام الصندوق خلال عام 2019، بإنجاز "نموذج المسوحات الإحصائية لجانب الطلب على الخدمات المالية لقطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة"، بالتعاون مع فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، والوكالة الألمانية للتنمية

¹ - بيتر ماكوناغي، مرجع سابق، ص 01.

² - التقرير السنوي لصندوق النقد العربي 2011، مرجع سابق، ص 227.



واقع مؤسسات التمويل الأصغر في الاقتصاديات العربية ----- د. فريدة موهوب

(جايكا)، بالإضافة إلى إصدار كتاب "الشمول المالي في الدول العربية: الجهود والسياسات والتجارب"، والذي يهتم بالدرجة الأولى بسبل الارتقاء بمؤشرات الشمول المالي في المنطقة العربية¹.

3.1.3 الإطار القانوني والتنظيمي للتمويل الأصغر والإصلاحات المالية

للتقليل من الصعوبات والعقبات التي تواجه العديد من مؤسسات التمويل الأصغر العربية، قامت العديد من الدول العربية خلال السنوات الأخيرة بتبني وتطبيق إصلاحات مالية مختلفة. وفيما يلي بعض نماذج الإصلاح لدول عربية موضحة في الجدول الموالي:

جدول رقم 01: بعض نماذج الإصلاح لدول عربية في قطاع التمويل الأصغر

الدولة	الإصلاحات
المغرب	1999- استحداث قانون خاص بتنظيم التمويل الأصغر؛ 2008- تطوير خطة مواجهة المشاكل المترتبة عن القطاع؛ 2009- اجراء استطلاع لتقييم القطاع وترقيته، وتحويل مؤسسات التمويل الأصغر ذات الثقل في السوق إلى شركات تجارية؛ - الاستحواذ على أكبر مؤسسة تمويل متناهي الصغر (زاكور) من قبل Fondation Banque Populaire Micro-crédit، وهي أول حالة استحواذ في المنطقة العربية.
مصر	- استحداث مشروع قانون لترخيص وتنظيم المؤسسات المالية غير

¹ - التقرير السنوي لصندوق النقد العربي لسنة 2019، ص 26. تم الاطلاع عليه بتاريخ:

2020/04/22، على الموقع:

<https://www.amf.org.ae/sites/default/files/econ/annual%20reports/2019/en/AMF%20Annual%20Report%202019%20Arabic%20-%20Electronic%20.pdf>



واقع مؤسسات التمويل الأصغر في الاقتصاديات العربية ----- د. فريدة موهوب

المصرفية يسمح لسلطة الرقابة المالية المصرية بتنظيم ورقابة مؤسسات التمويل الأصغر؛ - إنشاء شركات التمويل الأصغر (MFCs)؛ - وضع قوانين خاصة بالتمويل الأصغر في الإطار القانوني العام، الذي يحكم النشاطات غير المصرفية؛ - 2011: إصدار مسودة مشروع قانون لشركات التمويل الأصغر.	
- إصدار قوانين تنظيمية تسمح لمؤسسات التمويل الأصغر بالتحول إلى مؤسسات مالية غير مصرفية في شكل شركات تمويل للمشاريع المتوسطة والصغيرة؛ - يكون الحد الأدنى المطلوب لرأس المال 850 دولار للشركات المسجلة محدودة المسؤولية 1.7 مليار دولار لشركات المساهمة.	العراق
- صدور قانون مصرفي يخول للسلطة النقدية بالترخيص للمؤسسات ممارسة نشاطاتها الاقراضية، وتقوم بالرقابة عليها سواء كانت غير حكومية أو حكومية؛ - تتولى السلطة النقدية تطوير القوانين والأدوات التي تنظم نشاطات التمويل الأصغر؛ - يطالب القانون كل المنظمات غير الحكومية في مجال التمويل الأصغر بالتحول إلى شركات ربحية.	فلسطين
- أنشأ البنك المركزي وحدة متخصصة في التمويل الأصغر من أجل ترقية القطاع؛ - قامت الوحدة بوضع قوانين لتشجيع القطاع المصرفي على تقديم	السودان



واقع مؤسسات التمويل الأصغر في الاقتصاديات العربية ----- د. فريدة موهوب

التمويل الأصغر؛	
- تخصيص 12% كحد أدنى من محفظة البنوك تقسم مناصفة بين التمويل الأصغر والتمويل ذو البعد الاجتماعي.	

المصدر: من إعداد الباحثة استنادا إلى التقرير السنوي لصندوق النقد العربي 2011

2.2 التحديات التي تواجه مؤسسات التمويل الأصغر العربية

تواجه مؤسسات التمويل الأصغر العربية جملة من التحديات يجب عليها أخذها بعين الاعتبار، نقوم بحصر أهمها فيما يلي:

تعزيز الشمول المالي، فعلى الرغم من تحسن بعض مؤشرات الشمول المالي ما بين 2011 و 2017 غير أن المنطقة العربية لا تزال من أقل المجموعات من حيث مستويات الشمول المالي. والذي يستلزم هذا الأخير، تركيز البلدان العربية على توفير عدد من المتطلبات الأساسية، حيث يساهم توفرها في زيادة مستويات إقبال المؤسسات المصرفية والمالية على التوسع في تقديم خدماتها لأكثر عدد من العملاء. من بين أهم هذه المتطلبات وجود نظم للاستعلام الائتماني، تسمح للمؤسسات بتقييم الجدارة الائتمانية للعملاء، مع توفر قوانين للضمانات المادية والعينية لتعزيز قدرة المؤسسات على منح الائتمان، بالإضافة إلى توفر نظم الرهونات والأصول المنقولة من أجل دعم قرارات المؤسسات المالية وزيادة فرص المشروعات المصغرة من الوصول إلى التمويل بضمان حقوق الدائنين بشكل أفضل¹؛

¹ - التقرير السنوي الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2019، الشمول المالي في الدول العربية: الواقع والآفاق، ص 213. تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2020/04/24، على الموقع:

<https://www.amf.org.ae>



واقع مؤسسات التمويل الأصغر في الاقتصاديات العربية ----- د. فريدة موهوب

- تطوير وإصلاح الإطار التنظيمي والرقابي، لترقية قطاع التمويل الأصغر، وتمكينه من النفاذ إلى شرائح أوسع حيث تتضمن أولويات الإصلاح ترقية الأطر التنظيمية والرقابية الموجودة واستحداث أطر وقوانين جديدة، تنظم عمل مؤسسات التمويل الأصغر وتحدد صفتها القانونية والمالية، وترسي الأسس التجارية والربحية في نشاطات التمويل الأصغر. بالإضافة إلى تهيئة البيئة الملائمة لتسهيل الوصول للتمويل بتخفيف القيود وتحسين شفافية مؤسسات التمويل الأصغر العربية وقدراتها المالية؛

- فتح قنوات تمويلية بديلة كالتمويل الجماعي وإيجاد إطار تشريعي له، بهدف ضمان السيولة لمؤسسات التمويل الأصغر بما ينعكس بشكل إيجابي على الشمول المالي. حيث تعمل شركات التمويل الجماعي من خلال منصات الكترونية عبر الانترنت لتتيح لعدد كبير من الأفراد والشركات مساهمات مالية فردية صغيرة على أساس الإقراض أو الاستثمار أو التبرعات، دون وساطة المؤسسات المالية التقليدية كالبنوك ومؤسسات التمويل الأصغر¹. ويعتبر نمو شركات التمويل الجماعي محدودا جدا في الدول العربية، نظرا للتباين الواضح في توجهات البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية حول ترخيص هذه المؤسسات²؛

- مواكبة التطور الهائل والسريع لتكنولوجيا المعلومات والاتصال والتحول الرقمي، مما يتطلب بنية تقنية ورقمية متطورة لضمان مستويات مرتفعة من نفاذ الأفراد

¹ - التقرير السنوي للاستقرار المالي في الدول العربية لسنة 2019، مرجع سابق، ص 78.

² - قام بنك السودان المركزي بترخيص أول شركة تمويل جماعي في سنة 2011، في حين منح مصرف البحرين المركزي أول ترخيص في سنة 2019، أما في الإمارات العربية المتحدة فتم إعداد مشروع نظام متكامل للتمويل الجماعي، وفي المغرب تمت المصادقة على مشروع قانون التمويل التعاوني في سنة 2019.



واقع مؤسسات التمويل الأصغر في الاقتصاديات العربية ----- د. فريدة موهوب

والشركات إلى الأنترنت وخدمات الهاتف النقال مع ضمان جودتها، وتوفير نظم للدفع الإلكتروني وفقا لتقنيات مالية حديثة، للاستفادة من مزاياها في خفض التكلفة وتوفير الوقت. كل ذلك، من أجل دعم مستويات الشمول المالي في الدول العربية.

الخاتمة

مما تقدم في هذه الدراسة. بمحاورها الثلاث يمكن استخلاص جملة من النتائج، نوردتها على النحو الآتي:

- يعتبر التمويل الأصغر نوعا متخصصا من أنواع التمويل، يشمل بمفهومه الواسع مجموع الخدمات المالية بما فيها القروض والتحويلات المالية والادخار وخدمات التأمين، كلها توجه لخدمة الفئات الفقيرة من أجل تمويل مشاريعها المصغرة المنتجة، بحكم عدم تمكنها من ذلك في حالة لجوئها للمؤسسات المالية التقليدية. أما عن المفهوم الضيق للتمويل الأصغر فيشمل القرض المصغر، والذي يقتصر فقط على ضمان الإقراض المصغر بمبالغ صغيرة للفئات الفقيرة والمحتاجة حتى تتخطى عتبة الفقر؛

- استمر عدد المقترضين والمستفيدين من التمويل الأصغر عبر العالم في الزيادة، بمعدل نمو سنوي متوسط قدره 11.5% خلال الخمس سنوات الأخيرة، حيث بلغ عدد المستفيدين في سنة 2018 حوالي 140 مليون مقترض، 80% منهم نساء و65% من الريف، بينما قارب حجم موجودات التمويل الأصغر في الدول العربية 2 مليار دولار أمريكي، كما سجل العدد الإجمالي للمقترضين في سنة 2018 نسبة زيادة ب 9.5%؛

- يعتبر كل من تدني مستويات الشمول المالي العربية وانخفاض أعداد المتعاملين مع البنوك، من العوامل الأساسية التي تؤدي إلى تضيق سبل حصول الكثير من ذوي الدخل الضعيف على أي نوع من الخدمات المالية. فعلى الرغم من تحسن بعض مؤشرات الشمول المالي ما بين 2011 و2017 غير أن المنطقة العربية لا تزال من أقل المجموعات من



واقع مؤسسات التمويل الأصغر في الاقتصاديات العربية ----- د. فريدة موهوب

حيث مستويات الشمول المالي. هذه الأخيرة، والتي رغم تفاوتها من دولة لأخرى تنعكس بالدرجة الأولى على دور مؤسسات التمويل الأصغر في تنمية الاقتصاديات العربية؛

- هناك فجوة متسعة ما بين كل من طلب المحتاجين للتمويل وعرض مؤسسات التمويل الأصغر العربية، نظرا لحدثة تجربة التمويل الأصغر بالبلدان العربية، فلا يزال قطاع التمويل الأصغر فيها صغير الحجم، مما يجعل من مساهمة مؤسسات التمويل الأصغر محدودة في تنمية الاقتصاديات العربية. رغم ذلك، تبين لنا الجودة العالية لحفظة قروض مؤسسات التمويل الأصغر العربية، وكفاءتها في تقييم العملاء من الفئات المحتاجة، مما يؤكد صحة فرضية البحث الأولى؛

- تتاح لمؤسسات التمويل الأصغر العربية العديد من الفرص، سواء من خلال الاستفادة من تجارب دول المنطقة أو غيرها والتي تعتبر رائدة في هذا المجال، أو من خلال مساهمات دولية أو عربية لدعم التمويل الأصغر، والمتمثلة في مساهمة القمة الاقتصادية والاجتماعية العربية بالإضافة إلى مساهمة صندوق النقد العربي في تعزيز الشمول المالي ودعم التمويل الأصغر؛

- تواجه مؤسسات التمويل الأصغر العربية جملة من التحديات تتمثل أهمها في تعزيز الشمول المالي بالمنطقة، الإصلاحات المالية وتطوير الإطار التنظيمي والرقابي، البحث عن قنوات تمويلية حديثة والتطور السريع لتكنولوجيا المعلومات؛ مما ينفي صحة فرضية البحث الثانية.

مما سبق وبناء على النتائج التي تم التوصل إليها من خلال هذه الدراسة، يمكننا تقديم بعض الاقتراحات تتمثل في:



واقع مؤسسات التمويل الأصغر في الاقتصاديات العربية ----- د. فريدة موهوب

- التزام وتقييد مؤسسات التمويل الأصغر العربية بمبادئ التمويل الأصغر والتي تدعم نجاحه، وفقا للمجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء. كما نركز على حتمية التوفيق بين مهمتها الاجتماعية وأهدافها المالية، فمن خلال الاستدامة تستطيع مؤسسات التمويل الأصغر الحصول على الأموال التي تمكنها من خدمة العديد من الفقراء؛

- ضرورة وضع وتنفيذ استراتيجية واضحة من أجل دعم الشمول المالي وتوفير متطلباته كنظم الاستعلام الائتماني، مما يسمح للوصول للخدمات المالية لأكثر عدد من الأفراد في المنطقة العربية، من خلال التوزيع الأكثر عدالة للفرص الاقتصادية بين فئات المجتمع وتحسين مستوى معيشتهم. كل ذلك يكون بدعم التمويل الأصغر للمشاريع، والذي بدوره يساهم في النمو الاقتصادي وزيادة مستويات التنوع الاقتصادي والإنتاجية وكذلك التنافسية الدولية؛

- العمل على تعزيز الشفافية ودعم قدرة مؤسسات التمويل الأصغر العربية على جلب الموارد المالية والاقتراض، من خلال وضع إطار رقابي وإشرافي ينظم نشاط التمويل الأصغر سواء من قبل البنك المركزي أو من جهة مالية للإشراف تكون مستقلة، خاصة وأن النسبة الأكبر من تلك المؤسسات غير حكومية وهي تفتقر إلى تصنيف مالي وقانوني محدد لها؛

- البحث عن طرق تمويل أخرى لدعم التمويل الأصغر، كشركات التمويل الجماعي والتي بينت التجارب الدولية أهميتها ودورها في توفير السيولة لمؤسسات التمويل الأصغر، وعليه يجب على حكومات الدول العربية العمل من أجل وضع إطار تشريعي لها، يأخذ بعين الاعتبار المخاطر التي يمكن أن تنجم عنها بحكم كونها منصات إلكترونية؛

- العمل على توفير منصة موحدة لجهة مركزية تهتم بجمع البيانات المتعلقة بالتمويل الأصغر في المنطقة العربية، من أجل قياس اتجاهات القطاع وتحليلها، بالرغم من



واقع مؤسسات التمويل الأصغر في الاقتصاديات العربية ----- د. فريدة موهوب

قيام الهيئات التنظيمية على مستوى كل بلد بجمع ونشر البيانات بشكل دوري. غير أن العديد من البلدان لا تلتزم بتقديم بياناتها وتقاريرها إلى منصة ميكس (MIX) للبيانات، للإفصاح عن مؤشراتهما مما يؤدي إلى انقطاع في المعايير القياسية اللازمة للتحليل والمقارنة؛ - مواكبة تطورات تكنولوجيا المعلومات والتحول الرقمي فيما يخص التقنيات الحديثة، كتقنيات البيانات الضخمة، من أجل التغلب على مشكلة عدم تماثل المعلومات، والتي تفيد مؤسسات التمويل الأصغر العربية والقطاع المالي بصفة عامة في تلك الدول من توفير التمويل، وتزويد الأفراد بالخدمات المالية ومن تقييم دقيق لمخاطر الإقراض المصغر؛

- تبني التمويل الأصغر الإسلامي وتطويره مع عرض منتجات إسلامية مبتكرة، من خلال وضع الإطار التنظيمي والقانوني، بما يسمح بتمويل المشروعات المصغرة وفقا لأسس الشريعة الإسلامية، في ضوء ارتفاع مستويات الطلب على التمويل الأصغر والذي يتوافق مع الشريعة، وبحكم صدارة الدول العربية في التمويل الإسلامي. بالإضافة إلى الاستفادة من التجارب الناجحة والرائدة في المجال كبنك أمل للتمويل الأصغر باليمن.

أما عن الآفاق المستقبلية لقطاع التمويل الأصغر في المنطقة العربية، فتشمل الرؤية الاستراتيجية للقطاع في وجود مؤسسات للتمويل الأصغر قادرة على البقاء والاستمرارية والاستدامة، من خلال ضمان تغطية الطلب على خدمات شاملة للتمويل الأصغر ومتاحة لغالبية الفئات الفقيرة ومنخفضة الدخل، بمختلف أنحاء المنطقة العربية، في إطار مؤسسي وتنظيمي مناسب.

المراجع

1. المجالات



واقع مؤسسات التمويل الأصغر في الاقتصاديات العربية ----- د. فريدة موهوب

- رابح بوعراب، "التمويل الأصغر ودوره في التشغيل في الجزائر خلال الفترة 2005-2015"، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية، مخبر الصناعات التقليدية، جامعة الجزائر 3، المجلد 06، العدد 01، 2017.

- ريم بونواله، "الموازنة بين الأدعين المالي والاجتماعي في إطار الحوكمة الفعالة - دراسة تطبيقية على عينة من مؤسسات التمويل الأصغر العربية-"، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، العدد الثالث، مخبر الدراسات والبحوث في التنمية الريفية، جامعة برج بوعرييج، ديسمبر 2015.

- فتيحة بوهرين، "دراسة مقومات نجاح التمويل الأصغر (دراسة تجارب رائدة)"، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد الثالث، العدد الثاني، جامعة الوادي، ديسمبر 2018.

- مصطفى طويطي، ليدية وزاني، "تجربة التمويل الأصغر في الجزائر -دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM-"، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد السابع، جامعة أم البواقي، جوان 2017.

2. الكتب

- Pascal Grandain et Dhafer Saidane, La finance durable, Revue Banque édition, Paris, 2011.

- Sébastien Boyer et autres, Le guide de la microfinance, édition d'Organisation, 2006

3. الملتقيات

- سليمان ناصر، عواطف محسن، "القرض الحسن المصغر لتمويل الأسر المنتجة"، الملتقى الدولي الثاني حول: المالية الإسلامية، جامعة صفاقس، تونس، 2013.



واقع مؤسسات التمويل الأصغر في الاقتصاديات العربية ----- د. فريدة موهوب

- مغني ناصر، "القرض المصغر كاستراتيجية لخلق مناصب شغل في الجزائر"،
الملتقى الدولي حول: استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية
المستدامة، جامعة محمد بوضياف المسيلة، يومي 15 و16 نوفمبر 2011.

4. المواقع الالكترونية

- التقرير السنوي للاستقرار المالي في الدول العربية لسنة 2019، تم الاطلاع عليه
بتاريخ: 2020/04/22، على الموقع: <https://www.amf.org.ae>

- التقرير السنوي لصندوق النقد العربي لسنة 2019، تم الاطلاع عليه بتاريخ:
2020/04/22، على الموقع: <https://www.amf.org.ae>

- التقرير السنوي لصندوق النقد العربي لسنة 2011، فرص وتحديات النفاذ إلى
الخدمات المالية والمصرفية والتمويل في الدول العربية. تم الاطلاع عليه بتاريخ:
2020/04/08، على الموقع: <https://www.amf.org.ae>

- التقرير السنوي الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2019، الشمول المالي في الدول
العربية: الواقع والآفاق، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2020/04/24، على الموقع:
<https://www.amf.org.ae>

- اللجنة العربية للرقابة المصرفية، التمويل الأصغر ودور البنوك المركزية في الرقابة
والإشراف عليه، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2009. تم الاطلاع عليه بتاريخ:
2020/04/10، على الموقع:

<https://www.amf.org.ae/sites/default/files/econ/amdb/%5Bvocab%5D/%5Bterm%5D/AI%20Tamwil%20Book.pdf>

- المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء CGAP، برنامج التمويل الأصغر (دراسة
عرضية لمؤسسات التمويل الأصغر)، جانفي 2002. تم الاطلاع عليه بتاريخ:
2020/04/10، على الموقع:



واقع مؤسسات التمويل الأصغر في الاقتصاديات العربية ----- د. فريدة موهوب

<https://www.cgap.org/sites/default/files/CGAP-Occasional-Paper-Apex-Institutions-in-Microfinance-Jan-2002-Arabic.pdf>

- بوابة تنمية الشمول المالي العربية (التمويل الأصغر سابقا)، 10 سنوات من

التمويل الأصغر والشمول المالي، 25 سبتمبر 2019، تم الاطلاع عليه بتاريخ:

<https://www.findevgateway.org/ar>، على الموقع: 2020/04/01

- بيتر ماكوناغي، دعم التمويل الأصغر في العالم العربي، مدونات البنك الدولي،

2013/08/29. تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2020/04/20، على الموقع:

<https://blogs.worldbank.org/ar/arabvoices/boost-microfinance-arab-world>

- دانيال س. هاردي وآخرون، مؤسسات التمويل الأصغر والسياسة العامة،

ورقة صندوق النقد الدولي، سبتمبر 2002. تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2020/04/02، على

الموقع: [https://www.microfinancegateway.org/sites/default/files/mfg-ar-](https://www.microfinancegateway.org/sites/default/files/mfg-ar-microfinance-institutions-and-public-policy-24586_0.pdf)

[microfinance-institutions-and-public-policy-24586_0.pdf](https://www.microfinancegateway.org/sites/default/files/mfg-ar-microfinance-institutions-and-public-policy-24586_0.pdf)

- شبكة التمويل الأصغر للبلدان العربية "سنابل" على الموقع:

<https://www.sanabelnetwork.org/>

- ماركو إلبا، التمويل متناهي الصغر: نصوص وحالات دراسية، ترجمة فادي

قطان، جامعة تورينو، إيطاليا، 2006. تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2020/04/02، على

الموقع: <http://www.saa.unito.it/meda>